الفلسفة السياسية : تصويب وتعريف

د. أدونيس العكره

تندرج الفلسفة السياسية في إطار التفكير الفلسفي العام من حيث إنها محاولة لإدراك طبيعة الدولة وأسسها بالنظر العقلي. هذا يعني، أنها ليست علماً وضعياً بالظهورات السياسية (Phénomènes politiques) وبالعوامل الحسية والواقعية التي يمكن ملاحظتها بالتجربة، كما أنها ليست علماً بالوقائع العينية التي يمكن الإحاطة بها عن طريق الاختبار والإحصاء. ذلك لأن تلك الظهورات والعوامل والوقائع ما هي إلاّ معطيات أولية وضرورية تستفيد منها الفلسفة السياسية، وتنطلق منها من أجل فهم وتصويب حقيقة الشأن السياسي التي تتبنّى مهمة البحث عن معالمه ورسم الأطر النظرية بهدف ممارسة السياسة وتطبيقها بصورة متجددة ودائماً أسلم وأصوب. إن ما يهم الفلسفة السياسية بشكل رئيسي هو التساؤل عن طبيعة الأحداث والوقائع والظهورات التي تنشأ في الوسط البشري، والتي تفرزها الحياة الجماعية المنظَّمة، وبالتالي الكشف والتحرّي عمَّا يجعل من تلك الوقائع والظهورات أشياء سياسية أو أشياء ذات علاقة مع السياسة وحدود هذه العلاقة.

إن «الفلسفة السياسية» أصبحت تعبيراً شائعاً بين المهتمّين بالشؤون الفكرية، إلاّ أنه يبدو تعبيراً مستغرباً بعض الشيء ومثيراً للتساؤلات وأحياناً للاتهامات والنقد، خاصة لأنه يجمع بين عبارتين تبدوان وكأنهما تتنافيان منطقياً: الفلسفة والسياسة.

١ - تعارض الفلسفة مع السياسة

من جهة، إن لهذه الناحية بعض ما يبرّرها. فعبارة الفلسفة تنطوي على معنى البحث عن المبادىء الأولى والمفاهيم المجرَّدة والالهيات وعلى نظرة شاملة إلى الانسان والعالم، إلى الحياة والموت... فمن طبيعة الفلسفة ومما هو معروف وشائع عنها، أنها ترمي إلى التأليف والوحدة، وذلك بإخضاع الكون والانسان والحياة للمبادىء الأولى في نظام كلّي واحد ومتناسق، بغضّ النظر عن كون هذا النظام التأليفي الواحد ناتجاً عن وقائع معيّنة قد تمّ التوصل إليها بعملية عقلية وتجريبية، أو ناتجاً عن عمل ذهني تأملي أو صوفي فقط. هذا يعني، أنه يمكن للفلسفة أن تكون وضعية، كما يمكنها أن تكون ميتافيزيقية بالمعنى الكونتي لهذين

المصطلحين. وفي كلا الحالين تقود الفلسفة إلى بناء يطغى عليه طابع الضرورة العقلية من حيث إنها نظر عقلي يقوم على مبدأ السببية، أي تلازم الأسباب مع مسبباتها. وهذه مسألة يعرفها جيداً دارسو تاريخ الفلسفة، وليس ضرورياً أن نطيل بحثها وتوضيحها.

أما السياسة فشأنها شأن آخر، وذلك من مختلف وجهات النظر. فهي تنطوي، من جهة، على معنى قريب ومباشر تدلُّ فيه على فن تجريبي يقوم على سوْس الناس في مجتمع معيّن، وقد اكتسبت السياسة هذا المعنى منذ أن انتقل الانسان الفرد إلى حياة الجماعة. ومن جهة ثانية، فهي تُستعمَل اليوم للدلالة على واقع إجتماعي يتعلّق بظواهر الأمر والطاعة، العدوّ والصديق، والخاص والعام، التي تظهر في المجتمع البشري[1]. ومن خلال هذين المعنيين تبدو السياسة مجالاً هَروباً ومتقلّباً لا يستقرّ على حال واحدة، يخرج عن مبدأ السببية ويسوده الطابع اللاعقلاني. إن ما يحرُّك الشعوب والأفراد في الجماعة هو أهواؤهم وذكرياتهم، نزواتهم ومصالحهم. أما إذا بدت تصرُّفات الأفراد وكأنها خاضعة لنظام معيَّن في المجتمع المدني، فلأنهم بحاجة إلى التصديق بضرورة وجود القوانين والقواعد، ولأن لهم مصلحة في الاعتقاد بما يعتقده الآخرون. وهذا ما يجعل السياسة عالماً تسيِّره حالات ووقائع وإشارات تنضوي تحت نسق معيَّن، إلاّ أنه وقتي، متبدِّل، وغير مستقر، لأنه ليس ناتجاً عن نظر عقلي بالمعنى الدقيق للكلمة، بل عن ترتيب وقتي وكيفي لمعتقدات وأهواء ومصالح متضاربة ومتخاصمة، سرعان ما ينهار ويتفكَّك بفعل مكوِّناته عينها. هذا يعني، بالنتيجة، أنه من ضمن هذا الاعتبار تخرج السياسة عن مجال الفلسفة وتتميَّز عنه.

هناك ناحية مهمة تجدر الإشارة إليها في هذا السياق، وهي أن الواقع السياسي من شأنه أن يفرز واقعاً آخر متميزاً، وهو الواقع القانوني الذي يرتبط بالسياسة ارتباطاً وثيقاً لدرجة يصعب معها البحث في السياسة دون أخذه بعين الاعتبار. وهنا قد يبرز اعتراض يناقض لاعقلانية السياسة ويرفض خروجها عن مجال الفلسفة، إذ إن القانون الذي يدخل في صلب السياسة ينسجم مع النظر الفلسفي، لأنه يُمثِّل نظاماً أكثر تحديداً واستقراراً من الوجه الآخر للسياسة. إلاَّ أننا نسارع إلى توضيح هذا الأمر بما أمكننا من الدقة: ففي الواقع، أن ما نصفه بعنصر سياسي في حياة الدولة إنما هو العنصر المحرِّك الذي يقرِّر اتجاه النشاط الاجتماعي، دون أن يكون مقيّداً ـ على الأقل ظاهرياً ـ بنظام سائد ومفروض. أمَّا القانون بمعناه الوضعي فهو مجموعة القواعد التي تصدر عن السلطة السياسية. إنه يمثِّل نوعاً من البلورة لقدرتها الخلاَّقة، إلا أنها تستطيع أن تبدّله مبدئياً ساعة تشاء. فانطلاقاً من هذا المنظور، تختلف السياسة عن القانون، أي يجب التمييز بين رجال السياسة أو الحكام، وبين رجال القانون أو الوسطاء والوكلاء الذين يتحرّكون ضمن الإطار، الذي يرسمه الحكّام والذي يمكنهم أن يبدّلوه مبدئياً، كما يريدون. هذا يعني بعبارة أخرى، أن السياسة تقتضي جوهرياً حرية الحركة، أي إمكانية التحرُّر من القواعد الموروثة أو تحويلها نحو ما يناسب أصحاب السلطة. أمَّا القانون فيفرض الانتظام وفق خط معيَّن لا يمكن الخروج عنه دون التعرُّض لِكُنْهِ القانون ومفهومه. انه

يفرض الجمود والتقيُّد والإتباع. هذا من حيث المبدأ، أمَّا من حيث الممارسة الفعلية واليومية التي نعاينها في المجتمعات السياسية، فإن سيادة السلطة السياسية تبدو سيادة ظاهرية إذ إن الحكّام لا يمكنهم أن يتصرَّفوا وفق هذا النمط الكيفي الذي أشرنا إليه، ولا يمكنهم أن يفعلوا ما يشاؤون على هواهم دون أن يصطدموا بمقاومة الشعب، أو أن يتعرّضوا لخطر انقلابه عليهم. لذلك، فإن المبدأ الدستوري المعاصر قد حقّق مبدأ توجيه السياسة بالقانون إلى حدّ بعيد. وحتى الحكّام أنفسهم، قد شعروا بضرورة إقامة نظام ثابت في الدولة تجري عليه الإدارة السياسية وفق قواعد قانونية وجامدة نسبياً. وبالرغم من ذلك، يبقى في السياسة ـ بمعناها الدقيق الذي أشرنا إليه ـ شيء لا متعيَّن وغير خاضع لجمود القانون. فالسياسة التي تبني نظامية الحياة الاجتماعية وحركتها، تبدو نشاطاً أعلى مستقلاً ومتحرّراً في مجرياته الأولية من القواعد التي يفرضها هو نفسه على النشاطات التابعة له. وبالرغم من كون السياسة مقيّدة بالوسط الاجتماعي، وبالقواعد التي صاغتها هي نفسها، فهي تقتضي قسطاً معيّناً من الحرّية والكيفية يبرز غالباً في الحالات الاستثنائية، التي تمرّ بها الدولة أو إزاء بعض الظروف الطارئة. وغالباً ما يحصل هذا الإجراء الكيفي من قبل السلطة السياسية تحت ستار مصلحة الدولة العليا (Raison d'Etat)[٢]. هذا يعني، أن ممارسة السلطة، في التحليل الأخير، تقتضي وجود عنصر لا يخضع للقوننة ولجمود البناء العقائدي، إذ إن الفعل السياسي يرمي إلى هدف تضعه الذات الفاعلة بحرّية. وهذا ما يعود بنا إلى تأكيد ما سبق وذهبنا إليه في عدم إمكانية جمع وتوحيد هذا التنويع وهذه البعثرة في السياسة التي تتميّز وتتعارض منطقياً مع الفلسفة من بعض الوجوه.

٢ ـ إنسجام الفلسفة مع السياسة

ولكن من جهة ثانية، هناك معنى آخر لكلٍّ من السياسة والفلسفة، من شأنه أن يجعل منهما مجالين منسجمين يتآلفان في جريان التاريخ البشري وعلى مستوى سعي كل منهما نحو تحقيق «مصلحة الانسان العليا»، حيث يقوم مبرِّر وجود كلٍّ منهما. وهذا ما يفرض وجود أصول متناغمة بين كلّ منهما ومبادىء عامة وأساسية تسمح بتشارك هذين المجالين في رسم الهدف المشترك وسبيل الوصول إليه. فبالنسبة للسياسة، نجد أن خلف ممارسة السلطة يكمن مبدأ السلطة نفسها الذي يفرض البحث والتحليل في أسسها وفي طبيعتها، في أصلها ومصدرها، وفي تطوّرها التاريخي ومعناه الانساني. وهنا تستطيع الفلسفة أن تجد مكاناً لها، لأنها لا تقتصر فقط على البحث في المجرّدات والماورائيات لذاتها، بل من أجل خدمة الانسان وتفسير ما غمض وأغلق عليه فهمه في حياته وفي نمط وجوده، على الصعيدين الفردي والجماعي معاً. وعلى هذا المستوى، يمكننا فهم طبيعة الأعمال الكبيرة التي قام بها الفلاسفة ابتداءً من أفلاطون حتى اليوم. إن كل تنظيم سياسي لا يمكنه أن يقوم ما لم توجّهه بعض الأفكار الأساسية، التي تتناول الحياة الفردية والحياة الاجتماعية وتحدِّد علاقاتهما مع بعضهما البعض. قد تكون هذه الأفكار واعية، وقد تكون لاواعية أي غير مصوغة في مجموعة مبادىء منظّمة ومنسَّقة أو في نظام عقائدي معيَّن. وفي كلا الحالين تتعيَّن هذه الأفكار بمؤسسات توحي بها وتنسجم

معها، كما تتعيّن أيضاً بنُظم وأُطر للفعل السياسي لها طابع معيَّن: فأحياناً تصاغ النظريات حولها بعد أن تتعيّن؛ وتكون، تلك المؤسسات والنُظُم المعطيات الأولية للفكر الفلسفي السياسي ومادة له. كما يمكن أحياناً أن يسبق الفكر الفلسفي النظري، والمصوغ في ايديولوجية معيَّنة، قيام نظام سياسي منسجم مع تلك الايديولوجية ومطابق للأطر النظرية التي ترسمها له، فيكون بالتالي تطبيقاً لها. وانطلاقاً من مبدأ التداخل المستمر بين النظرية والتطبيق، أي انطلاقاً من العلاقة الجدلية بينهما، يؤثّر العنصر الذي يأتي تالياً على العنصر الذي يكون سابقاً. وهكذا، نتبيّن بوضوح المادة السياسية الممكنة للفلسفة، أي موضوع الفلسفة السياسية.

تقودنا هذه النتيجة الأولى التي توصّلنا إليها، إلى طرح مسألة انسجام الفلسفة والسياسة من زاوية أخرى. عندما ندخل مجال الفلسفة هذا، يعني أننا أصبحنا في مجال الماهيات. وإذا كان هناك ثمة فلسفة سياسية، فهذا يعني أن للسياسة ماهية. والمقصود بماهية السياسة: تلك المجموعة من العناصر الثابتة وغير المتحوّلة، والتي لا تتغيّر في طبيعتها ومعناها ودورها مع التغيّرات التاريخية والأنظمة السياسية والبنى الإجتماعية التي يقوم عليها المجتمع السياسي، والتي من شأنها ـ والحالة هذه ـ أن تعطي للأشياء والظواهر المندرجة تحتها الصفة السياسية دون غيرها من الصفات. بعبارة أوضح، ماهية السياسة هي ما يميِّز الظهور السياسي عن الظهور الاقتصادي، أو الديني، أو القانوني، أو غيره من الظهورات الأخرى. إن العلاقات الدبلوماسية بين دولة وأخرى مثلاً هي ظاهرة سياسية بطبيعتها. وكانت هذه الظاهرة معروفة منذ القدم، ولا تزال حتى يومنا هذا. وبالرغم من تغيّر الظروف التاريخية والبنى الاجتماعية والنظم السياسية منذ أن عرفت هذه الظاهرة بين الدول حتى يومنا هذا، لم تتغيَّر في طبيعتها واستمرَّت حتى اليوم ظاهرة ذات طبيعة سياسية. هذا يعني، أنها تغيَّرت في أشكالها وأنماط ممارستها وأهدافها، ولكنها لم تتغيَّر في كنهها وفي هويتها. لقد كانت ولا تزال مندرجة تحت مقولة السياسة. نستنتج من ذلك أن دراسة ماهية الشأن السياسي لا تعني دراسة السياسة في أشكال ممارستها المتعدّدة والمختلفة بحسب الظروف والأزمنة والنظم والمجتمعات، بل إنها بالأحرى محاولة لفهم الظهور السياسي في خصائصه الذاتية التي تميّزه عن غيره من الظهورات الجماعية.

إنطلاقاً من هذا الطرح للقضية التي نحن بصدد معالجتها، يحسن بنا أن نميِّز بين ما نسمّيه السياسي أو الشأن السياسي، والسياسة أي ممارسة الشأن السياسي، وذلك تحديداً للمصطلحات ومنعاً للإلتباس لدى استعمالها.

يرتبط «السياسي» بمجال الماهيات، وبالتالي فهو ينطوي على قضية بنية، من حيث إنه يدل على ترتيب منظَّم لمعطيات مادية وروحية تخصّ الجماعة البشرية، وتكوّن أحد روافد ثقافتها التي تعطيها هوية خاصة في عالم الكائنات. وبهذه الصفة، يخرج السياسي عن عالم العوارض دون أن يعني ذلك أن له وجوداً مفارقاً

للظواهر العينية والوقائع الحسّية، بل على العكس إذ إنه ينخرط في صلب تركيب المجتمع المدني ويتلبّس جميع أحواله الطارئة والعارضة والمتغيّرة، دون أن يطال هذا التغيّر ماهية الشأن السياسي. بمعنى آخر، طالما أن السياسي يجيب عن قضية بنية فإن هذه البنية التي نعنيها هي بنية المجتمع السياسي نفسه. وبما أن المجتمع السياسي يبقى هو هو بالرغم من العوارض المتبدلة التي تتعاقب عليه في التاريخ، كذلك السياسي يبقى هو هو بالرغم من تلك التغيّرات، لأنه يكوِّن ما يقوم به المجتمع السياسي. وخلاصة القول، إن السياسي يشكِّل كيان الجماعة المدنية والسياسية، وبالتالي فإن ممارسة السياسة ـ من ضمن هذا المنظور ـ ما هي إلاّ تعبير عن كيان الجماعة.

أمَّا «السياسة» فهي ترتبط بمجال العوارض. إنها نشاط وممارسة وفعل يقوم بها الحكام والمحكومون على السواء بحسب أنواع الأفعال الخاصة بكل منهم. إنها المجال الذي يتمظهر فيه السياسي ويدلّ من خلاله على وجوده.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الفلسفة السياسية تنطلق مباحثها من «السياسي» بغضّ النظر عن كل انتماء أو محازبة، فتوجِّه النظر العقلي نحو المعطيات العينيّة المباشرة في أي مجتمع من المجتمعات، وتعالجها من حيث هي نمط من أنماط وجود الشأن السياسي الماهوي. ولكن، هذا لا يكفي لتعريف الفلسفة السياسية ومجال عملها ودورها في الفكر الإجتماعي. إلاّ أننا لن نتوخّى التعريف الكامل والقطعي لهذا المجال الفلسفي، أي تمييزه عن بقية المجالات المتعدّدة والقريبة، إذ يبدو من الصعب أن نفرِّق، وخاصة عند كبار المفكرين والفلاسفة، بين مجالات متعدِّدة ليست في الواقع إلاَّ أجزاء من كلٍّ واحد ومترابط. لذلك، سنحاول في مرحلة أولى أن نشير إلى ما ليست الفلسفة السياسية إياه، ثم ننتقل في مرحلة تالية إلى مقاربة ما يمكنها أن تكون.

٣ ـ ما ليست الفلسفة السياسية إياه

في كثير من الكتابات الفلسفية والسياسية، كما في كثير من المواقف والآراء التي يتبنَّاها بعض المفكرين والمثقفين، نجد بعض الأحيان خلطاً بين الفلسفة السياسية وفلسفة التاريخ وبينها وبين الفلسفة الأخلاقية، أو ثمة فلسفة للقيم. وغالباً بينها وبين فلسفة القانون. وفي الواقع، فإننا نجد هذه المجالات متداخلة في كتابات أكثر الفلاسفة والمفكرين السياسيين ابتداء من أفلاطون حتى يومنا هذا. ولكن مجال الفلسفة السياسية، بالرغم من إمكانية تداخله مع تلك المجالات واستفادته منها، يكمن خارج هذا التداخل.

(أ) **الفلسفة السياسية ليست فلسفة تاريخ**: في المؤلفات السياسية العقائدية يحتل التاريخ المنسَّق (أو المُسَتْمَ Systématique) مركزاً مهماً وكبيراً. وبما أن السياسة تجري في الزمن، تتطوّر وتتحوّل وفق الظروف والأمكنة والبنى الاجتماعية، وترتدي أشكالاً وأنماطاً مختلفة ومتباينة في ممارسة مقتضياتها، فقد أدى هذا الواقع التاريخي بكثير من الفلاسفة والمفكرين إلى مقارنة تلك الأشكال والأنماط المتوالية التي ترتديها،

محاولين البحث عن القوانين التاريخية التي تفسر وتحدّد عملية مرور السياسة من واحد إلى آخر، من وضعية إلى أخرى. إذا استعرضنا تاريخ الفلسفة، نجد فيه بناءات منطقية ترسم معالم المستقبل، انطلاقاً من الماضي والحاضر على ضوء المبادىء المنطقية العقلانية التي تقوم عليها تلك البناءات، أي انطلاقاً من التاريخ ووقائعه بعد تفسيرها تفسيراً شخصياً وذاتياً. وليس أدلّ على ذلك من كتابات أفلاطون وأوغست كونت وكارل ماركس. ولكن، هذا لا يعني أكثر من تقديم اتجاه فكري معيَّن أو وجهة نظر معيَّنة لا يمكنها اتقاء النقد المنطقي من جهة، والنقد الوضعي الواقعي المتمثِّل بمخالفة الوقائع الحاصلة فعلاً لما كان متوقعاً لها أن تكون عليه، من جهة أخرى. إن هذا النوع من فلسفة التاريخ ليس الفلسفة السياسية بالمعنى الحصري للكلمة:

أولاً، لأن الاعتقاد بإمكانية فلسفة التاريخ قابل لاعتراضات أساسية باعتبار أن تجدّد الإنسانية الدائم ولعبة الحرية يحولان دون قيام أي قانون أو توقّع ثابت للمستقبل البشري. إلاَّ إذا حاولت الايديولوجية القائمة على فلسفة للتاريخ، وعن طريق سلطة سياسية متبنّية لها، أن تفرض على الحريات ما تتوقّعه للمستقبل فرضاً؛ ولن يكون ذلك إلاَّ بالقمع والإكراه. وفي هذه الحالة تناقض فلسفة التاريخ هذه نفسها، إذ تمتنع عن كونها نتيجة منطقية للتطوُّر الطبيعي المنطقي والتاريخي للشعوب، وبالتالي للسياسة.

ثانياً، إن كل ما تستطيع فلسفة التاريخ أن تقدّمه لفيلسوف السياسة، هو الإخبار عن التجسّدات المتوالية للسلطة وتفسير تلك التجسّدات والكشف عن معناها التاريخي في حياة الجماعة المحدّدة في الزمان والمكان، ولكنها لا تقدّم شيئاً عن طبيعة تلك السلطة وعناصرها ومصادرها ودورها في بنية المجتمع السياسي، وهذا هو الذي يهمّ الفيلسوف السياسي بصورة خاصة.

(ب) **الفلسفة السياسية ليست فلسفة قيم**: نعود أيضاً إلى تاريخ الفلسفة، فنجد أن أكثر الفلاسفة الذين خاضوا في مجال السياسة كانوا فلاسفة أخلاقيين اهتموا إجمالاً، إمَّا برسم معالم دولة مثالية كأفلاطون والفارابي مثلاً، وإما بإصلاح وتحسين أنظمة قائمة كأرسطو ومونتسكيو وروسّو. إلاَّ أن الفلسفة السياسية في الوقت الحاضر لا تتعلَّق بالأحكام القيمية التي تطلق على أشكال الحكم المختلفة لأنها ليست علماً معيارياً (Normatif). إن العلاقة بين السياسة والأخلاق كانت تعتبر دائماً ـ وما تزال عند بعض المفكّرين ـ علاقة وثيقة، إلى حدّ يصعب النظر في الواحدة دون الأخرى. فإذا دقّقنا بعض الشيء في هذه المسألة لوجدنا أن المفكرين السياسيين يقسمون إلى قسمين: منهم من ربط بين السياسة والأخلاق، ومنهم من فصل بينهما، واعتبر أن لكل واحدة منهما مجالها الخاص. فبالنسبة للقسم الأول: لقد قادهم موقفهم الى نوع من المثالية الصوفية تخضع بمقتضاها السياسة للأخلاق، لأن هذه الأخيرة معيارية تحكم على أفعال البشر وتصرّفاتهم على أساس قيمتي الخير والشر. ولكن السياسة، التي هذا شأنها، لا يمكنها أن تمارَس إلاَّ في عالم القديسين. أما بالنسبة للقسم الثاني: فإنهم وقعوا في مأزق آخر، وهو أنهم ربطوا بين السياسة والمصلحة، وبالتالي بينها وبين

الفعالية. ولكن السياسة، التي لا تكون جيدة إلاَّ بمقدار ما تلجأ إلى الوسائل الفعَّالة، تجعل الحياة البشرية لا تطاق؛ إذ إن شريعة الغاب تسود المجتمعات المدنية حيث يأكل القوي الضعيف، وحيث تتحوَّل السلطة السياسية ـ أداة تنظيم الأفراد والجماعة ـ إلى أداة قمع وإكراه وإرهاب.

(جـ) **الفلسفة السياسية ليست فلسفة قانون**: لقد سبق وأشرنا إلى أن الفلسفة السياسية تتميّز عن القانون. صحيح، أن هناك قانوناً سياسياً، وهو يعتبر القسم الرفيع من القانون العام، لأنه يتعلّق بالمؤسسات الوضعية التي تتحكّم بغيرها من المؤسسات والبنى الأدنى منها والمنضوية تحتها، والتي جعلها تطوّر الحضارة خاضعة للقواعد والأنظمة الوضعية. إلاَّ أن القانون، بالرغم من خضوعه لبعض المبادىء الخاصة، لا يمكنه أن يستوعب الواقع السياسي بكلّيته، لأن السياسة هي التي تضع القانون الوضعي وتسهر على تنفيذه. وبعبارة أخرى، السياسة هي التي تضع القوانين بشكل منسجم مع مبادئها وتطلّعاتها، وعلى القانون أن يتكيّف معها وليس العكس. لذلك، نجد جميع الفلاسفة والمنظّرين السياسيين قد وضعوا نظرياتهم السياسية، دون الأخذ بعين الاعتبار القوانين السائدة.

٤ ـ ما يمكن أن تكون، الفلسفة السياسية:

لقد ذكرنا عديداً من الفلاسفة والمواقف الفلسفية، ولم نستطع بالرغم من ذلك إيجاد ما يفي بمضمون الفلسفة السياسية. فهل هذا يعني أن جميع هؤلاء هم خارج المجال الذي نسعى إلى تحديده؟ بالواقع، هناك وجه آخر لفهم أعمال أكثر الفلاسفة الذين كان للسياسة شأن في بناءاتهم الفلسفية، وهو أنهم لم يقتصروا في أبحاثهم على عرض الوقائع وتفسير قوانين تطوّرها، بل واجهوا أيضاً مسألة أصل السلطة ومصدرها وغير ذلك من القضايا التي تتعلّق بماهية الشأن السياسي. من جهة أخرى، لم تقتصر أعمال الفلاسفة على تحليل ومقارنة المؤسسات السياسية والنظم الموجودة، بل تعدّتها إلى البحث في الأصول والأسس التي تقوم عليها السياسة. وفي هذه الأبحاث، يظهر جهد تنظيمي متناسق للأمور السياسية. فعندما درس أفلاطون في كتاب «الجمهورية» النظم التيوقراطية والأوليغارشية والديمقراطية والطغيانية، فقد أرجع أصول تلك النظم إلى بعض القواعد الرئيسية كالبحث عن الرفعة والشرف، عن الغنى، عن الحرية غير المنتظمة والطغيان؛ واستنتج منها الصيغ والتطبيقات. هذا يعني أنه عرض فلسفة هذه النظم التي اعتبرها غير كاملة، وعندما قدّم مقترحاته عن المدينة المثالية كان ذلك على أساس مبدأ معيّن، وهو تفوّق العلم والمعرفة. وانطلاقاً من هذه الأفكار، يمكن تحديد فلسفته في آرائه السياسية. لقد فعل أرسطو الشيء نفسه، إذ انطلق من معطيات ووقائع وضعية ولكنه استنتج منها مبادىء ثابتة. ففلسفة الدولة عنده قائمة على اعتبار هذه الأخيرة متحداً مكوَّناً من عناصر بشرية مختلفة، وقد بُني لاستجابة الغرائز الخاصة ولتقديم المبادىء والأصول للعيش الصالح والمشترك.

وإذا نظرنا، اليوم، إلى الوقائع السياسية التي تحيط بنا، والتي تعاينها المجتمعات السياسية، لوجدنا أن لها أسساً معينة، من شأنها أن تعطيها صفة خاصة ومستقلة. ففي كل من المعسكرين، الشيوعي والرأسمالي،

مجموعة مبادىء تسيِّر الأمور السياسية في كل من البلدان التابعة لهما. وهذه المبادىء هي على طرفي نقيض، وتشكِّل في كلّ من هذين المعسكرين نسقاً مستقلاً. وهذا النسق، الذي يحدّد في كل منهما علاقة الفرد بالسلطة، يمكن تسميته فلسفة سياسية من بعض الوجوه، أي من حيث إنه يطال ماهية العلاقة بين الحكام والمحكومين، ومن حيث هو نظرة شاملة على جميع العناصر التي يتكوَّن منها الظهور السياسي بمعناه الماهوي. ولكن يجب ألاَّ نذهب بعيداً في تسمية هذين النسقين بالفلسفة السياسية، إذ يجب التمييز بين هذه الفلسفة والايديولوجية، لأن الواحدة ليست الأخرى، ولأن لكل واحدة منهما مجالها الخاص. فالايديولوجية عقيدة تطرح حقيقة للإيمان بها والتصرّف بهديها، أمّا الفلسفة السياسية فهي بحث دائم عن حقيقة متجدِّدة باستمرار، ولا توجد نهائياً بمجرّد الاعتراف بحقائق الآخرين. هذا يعني، أن الفلسفة السياسية حوار بين الحريات، أمّا الايديولوجية فهي «مونولوج» الحريات المقيَّدة بالحقيقة الواحدة التي تطرحها العقيدة. إن هدف الايديولوجية هو إيجاد وحدة مونوليتية (Monolithique) في المجتمع السياسي، أمَّا هدف الفلسفة السياسية فهو التفاهم والاتفاق في التنوُّع[٣].

إذا وضعنا جانباً مسألة الايديولوجية واستثنيناها من مجمل الكتابات والفلسفات التي عرضنا لبعضها، فهل يمكن القول إن الفلسفة السياسية تقتصر على تراكم أنظمة سياسية حاضرة وماضية ومواجهتها في تنوّعها واستخلاص بعض العناصر التي تعتبر مشتركة؟ إن موقفاً كهذا، يوحي ببعض الايجابية؛ هذا ما فعله أرسطو، عندما قارن بين الدساتير المختلفة وخرج بتعريف خاص للحكومة الأفضل. ولكن تأليفاً كهذا، بالرغم من صلابته، لا يمكنه أن يجيب عن ماهية الفلسفة السياسية. فهذا التأليف الوضعي يتعلَّق بمجال العلم الوضعي، وهو يغني معلوماتنا عن الوقائع وعلاقاتها، ولكنه لا يُدخلنا في قلب الظهور السياسي؛ وبالتالي، فإن التفسير العقلاني الفلسفي يغيب عنه. إذ أن هذا التفسير، هو الذي يُعطي للوقائع والأحداث السياسية معنى تصبح هذه الأخيرة بدونه فارغة وعديمة الشكل، أي معطيات خام. ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد بين الفلسفة السياسية والعلم السياسي أية قرابة. إن علم السياسة (Politologie) يلاحظ، يصف، ويفسّر الشكل والشروط التي يمارَس فيها السلطان (Autorité) والسلطات (Pouvoirs) والقوة الجماعية وطبيعة المؤسسات التي تتعلَّق بها. إن فكرة علم السياسة ناتجة عن ثلاثة مفاهيم يجب تمييزها:

فهناك أولاً، المفهوم الكلاسيكي الذي كان يجمع وأحياناً يوحِّد بين العلم والفلسفة باعتبار كلّ منهما علماً يقينياً وبرهانياً يؤكّد العقلانية الكلّية. يعتبر غروسيوس (١٥٨٣ - ١٦٤٥) وهوبس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) مؤسّسيَ النظرية السياسية العلمية، أي النظرية العقلانية التي يمكن استنتاجها انطلاقاً من مبادىء يقينيّة، والتي من شأنها تحديد ماهية الأشياء الواقعية.

ثانياً، هناك المفهوم الوضعي الذي نشأ من التعارض النسقي القائم بين علم سياسة قادر على إثباتات مبنيّة على الواقع وعلى براهين وثيقة، وبين فلسفة سياسية تقتصر على تقديرات مجرَّدة وميتافيزيقية. وانطلاقاً من

هذا المفهوم، وتمشّياً مع التيار الوضعاني العام، نشأ علم سياسة وضعي يرمي إلى أن يحلّ محلّ الفلسفة السياسية وحتى أيضاً إلى إلغائها، على الأقل بصورة إسمية. هذا يعني أنه لم يستطع أن يتهرَّب كلّياً من المنطلقات والأطر الفلسفية.

وأخيراً هناك المفهوم الماركسي لعلم السياسة، الذي يدّعي أن يكون علماً إلاَّ أنه يندرج في إطار موقف فلسفي كلّي فرض نفسه ـ بشكل كيفي وايديولوجي ـ كعلم، واتخذ لنفسه هذا الإسم.

إن النتائج التي يتوصّل إليها علم السياسة في مفاهيمه الثلاثة، ضرورية للفلسفة السياسية، بقدر ما إن مبادىء هذه الأخيرة ضرورية لتنظيم تلك النتائج وبلورتها وضبط معانيها. لذلك، فإن بين هذين النشاطين لا يوجد تعارض أو تناف، بل تمايز وترابط متبادلان: فكل علم سياسة يتضمّن منطلقات فلسفية أو مجموعة بديهيات (Axiomes) غير متناقضة، من شأنها تحديد مناهج علم السياسة وموضوعه، وجعل معرفة هذا الأخير ممكنة. وكل فلسفة سياسية تتخذ موضوعاً رئيسياً، التجربة التي يوصلها إليها علم السياسة.

إن هذا التداخل الممكن بين الفلسفة السياسية وعلم السياسة، يفتح أمامنا مجالاً آخر للمقارنة، يقوم على مشكلة النظرية والتطبيق. إن معنى النظرية يشمل الفلسفة والسياسة عندما نواجههما بالنظر إلى الفعل. فبالنسبة إلى علم السياسة، نجد أن النظرية التي يقدمها هي نظرية علمية، ويرتبط مفهوم تطبيقها بمفهوم العلم التطبيقي والتقنية. هذا، يعني أن علم السياسة يقدّم للإنسان الفاعل وصفاً للوقائع والأحداث، وتحليلاً للمواقف والوضعيات، كما يقدّم تاريخاً ومخطّطات وجردات (Bilans) لعلاقات ثابتة ومستمرّة. وكل هذه العناصر تشكّل أدوات ووسائل، إذ إن لعلم السياسة وجهاً وسائلياً يمكّنه ـ لدى التوقّعات التي يقدّمها وجهه الآخر ـ من اقتراح تقنيات إفتراضية ووسائل متعدّدة القيم (Polyvalents) تستدعي اختياراً للأهداف المناسبة. أمَّا بالنسبة للفلسفة السياسية، فهي نظر عقلي في مغازي الوقائع السياسية بالنسبة للإنسان، وفهم للنظام العام، وتفسير لمعنى تاريخ معيَّن. لذلك، فهي تقود إلى التفكير في القيم والمقاصد والاختيارات والقرارات. إنها، إذن، نظرية سياسية؛ ولكن النظرية السياسية المحدَّدة بهذا الشكل، لا يمكنها إلاَّ أن تكون تطبيقية لأنها تقود ـ باعتبارها فهماً وتفهّماً لما هو مطبَّق فعلاً في الواقع ـ إلى تحوُّل في هذا الواقع، بنسبة ما تفهمه وتدركه فيه. عندما يفهم الناس الوضعية التي ينوجدون فيها، ويدركونها في أعماقها، تتحوَّل هذه الأخيرة نحو الأفضل، بسبب هذا الوعي لها. إن الفلسفة السياسية نظرية نقدية؛ وكل موقف نقدي هو موقف اكسيولوجي، يعطي لما يفهمه ويدركه قيمة من طبيعته، وهذه القيمة هي، هنا، قيمة سياسية مقياسها الانسان السياسي نفسه (Homo politicus). وهذا ما يؤدي اذن، إلى تحوّل في الواقع السياسي ـ موضوع الفلسفة السياسية ـ وتجاوز له. في إطار تاريخي معيّن، وبالنسبة لمتّحد معيّن، الفلسفة السياسية تنقد، تحاكم، تدافع، تنصح، وتتطلّب، وتقدم القواعد، وترسم للفعل مساره، ثم تعود فتنعكف على نتاجها بحركة جدلية لتفهم وتنقد من جديد الفعل الانساني في التاريخ. إنها جهد فلسفي مستمر.

٥ ـ الفلسفة السياسية كجهد فلسفي

حتى يكون لهذا النوع من النشاط السياسي مبرّر لوجوده، يجب ألاّ يتخلّى عن دعوته، وأن يستمر في فرض نفسه كفلسفة بالمعنى الدقيق، يعني أن يتبنّى في المجال السياسي جميع وظائف الفلسفة. الفلسفة السياسية جهد لفهم الأشياء السياسية، للتعرّف على معنى الأحداث والمؤسسات، بالنسبة لمجموعة مترابطة من المعاني والمدلولات تشكّل ما يسمّى بالثقافة؛ وهي، بالتالي، جهد لإفهامها للآخرين. أن نتفلسف يعني أن نؤمن بأن للأشياء وللأحداث معنى بالنسبة للانسان؛ وهذا يعني، في التحليل الأخير، إرادتنا في أن نجعل من أنفسنا ومن كل شيء أشياء قابلة للفهم بالنسبة إلينا وبالنسبة للآخرين. والفلسفة السياسية، من حيث إنها فلسفة، ترمي إلى أن تضع ـ من زاوية معيَّنة وفي وقت معيَّن من التاريخ ـ النظرية المعقولة لتجربة الأحداث والوقائع السياسية. وهذه التجربة التي تنعكف عليها الفلسفة السياسية والتي تختارها وتفسّرها، تأتي من مصادر متعدّدة: فإما أن تكون مباشرة وشخصية، أو أن تكون غير مباشرة يؤديها لنا القانون والتاريخ والعلوم السياسية. وهذا يؤدي بالفلسفة السياسية أن تضع بالنسبة للإنسان مجموعة مترابطة من المعاني، أو نسقاً متناغماً يستطيع استيعاب وجود المتحدات السياسية وفهمها في تكوينها وتركيبها وعملها وعلاقاتها مع بعضها ومع الأفراد، يعني أن يجعلها معقولة (Intelligibles). وعندما تستطيع الفلسفة السياسية أن تجعل الشيء معقولاً، هذا يعني أنها استطاعت أن تُعطي لكل عنصر، بالنسبة للمجموع، معنى؛ وأن تصهر في مفاهيم وأن تنظّم في مبادىء وأن تنسّق حسب نظام أسباب وأن توحي بحقيقة.

كل مجهود فلسفي يتأرجح بين مقتضيين اثنين: فمن جهة، هناك مقتضى التصنيف وتنظيم التجربة بالطريقة الأكثر ترابطاً وتنسيقاً، ومن جهة أخرى، هناك مقتضى مقاربة وإدراك تلك التجربة بالطريقة الأكثر شمولاً والأعمق تفهّماً. للبادرة الأولى، يبدو هذان المقتضيان وكأنهما متعارضان، بشكل: يتّجه فيه الواحد نحو النظام في التجريد، والآخر نحو تنظيم المعطيات العينية. إلاّ أن خاصة الشأن الفلسفي هي في أن يرمي إلى التوازن عند النظام المشترك، فتكون المقاربة الأكثر تفهّماً للعينيات قابلة للتفسير العقلاني بشكل أكثر ترابطاً. فإذا كان العقل هو الذي يعطي للأشياء معناها الكامل ـ يوحّدها ويدركها ـ فإن الدعوة الفلسفية هي دائماً عقلانية وعاقلة.

تعبِّر الفلسفة عن دعوة (Vocation) لموقف شخصي وتاريخي. إنها لا تنزع فقط إلى تجميع الوقائع والأحداث حسب منتظم كلّي من المعاني (أو منتظم معناوي)، بل تنزع إلى إثارة الآخرين، فتحدوهم إلى التيقّن والموافقة والانتاء. وعندما تكون الفلسفة تطبيقية، كما هو حال الفلسفة السياسية، يكون هدفها اقتراح نسق معيَّن لفهم الوقائع السياسية، وتحدو الآخرين، ليس فقط إلى انتاء عقلاني مبني على المناقشة والفهم ووضع المعاني والمبادىء المعقولة موضع اليقين، بل تحدوهم إلى انخراط عملي وإلى مشاركة حرّة في الفعل السياسي المشترك. لذلك، عبثاً نحاول التمييز في الفلسفة السياسية بين النظرية والتطبيق، وعبثاً

نتساءل ما إذا كان الجيِّد نظرياً هو أيضاً جيّد عملياً. فالفلسفة السياسية هي نظرية السياسة وفهمها. إنها تنزع إلى جعل التطبيق قابلاً للفهم (Compréhensible)، كما إنها تنزع في الوقت نفسه إلى إقامة واقع معقول للتطبيق. إنها تتوجّه إلى اناس قادرين على الأحكام الحرَّة وعلى الأفعال الحرّة. وبالتالي، إذا كانت الفلسفة السياسية تَفهم وتُفهِم، فهذا يعني أنها ترمي إلى تغيير النفوس والمواقف والأفعال. إنها تفعل إذن. وحيث إن الوضعية الإجتماعية السياسية المعيَّنة تتحول وتتغيّر، ابتداء من الوقت الذي تكون فيه مفهومه؛ وحيث أن الفلسفة السياسية تسعى إلى أن تضمّ إليها أشخاصاً أذكياء وأحراراً، فإنها تسعى بالنتيجة إلى فرض وضعيات ومؤسسات وأسلوب سياسي معقول. لذلك، فللفلسفة السياسية مهمة لا يمكن إبدالها، لأن فصل السياسة عن الفلسفة، أو فصل السياسة عن فلسفتها، يعني أنه يصبح محكوماً علينا أن نحرِّك وقائع دون أن نُدرك معانيها ومغازيها، أو أن نقبل بأن نتعامل مع وقائع مجرَّدة من المعاني.

الحواشي

(١) انظر بهذا الصدد: J. Freund; L'essence du politique, Paris: Sirey: 1965. pp. 94-100.

(٢) هذه المقولة هي على درجة عالية من الأهمية في مجال الفلسفة السياسية، إذ تطرح مشكلة علاقة السياسة بالقانون وبالأخلاق، لذلك فهي تقتضي بحثاً مستقلاً يضيق به المجال هنا.

(٣) لمزيد من التبحّر في هذا الموضوع، يجب الرجوع إلى كتاب الدكتور ناصيف نصّار: «الفلسفة في معركة الايديولوجية»، بيروت، دار الطليعة، (١٩٨٠). وخاصة في «مقالة في الفلسفة والسياسة والايديولوجية» حيث يطرح مسألة العلاقة بين الفلسفة والسياسة والايديولوجية بصورة غاية في الدقة والوضوح. ص ص ٢٢٥ - ٢٧٦.